الباحث

م.د عواطف عجاج سليمان

تحولات العامة في بغداد وأثرهم على شرعية الخلافة في العصر العباسي الثاني (٢٣٢هـ_٦٥٦هـ/ ٨٤٧_١٢٥٨م)

Researcher

Assist. Prof. Awaatif Ajaj Suleiman

Public Opinion in Baghdad and Its Stance on the Legitimacy of the Caliphate and the Transfer of Power in the Second Abbasid Period

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

معلومات الباحث

اسم الباحث: م.د عواطف عجاج سليمان

البريد الإلكتروني:
mailto:awafef76ajaj@gmail.com

الاختصاص العام: التاريخ الاسلامي

الاختصاص الدقيق: تاريخ عباسي

مكان العمل (الحالي):
وزارة التربية: المديرية العامة لمحافظة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: الرأي العام – بغداد – الشرعية السياسية – الخلافة العباسية – تداول السلطة

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/٢/١٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٣/١

عنوان البحث

تحولات العامة في بغداد وأثرهم على شرعية الخلافة في العصر العباسي الثاني (٢٣٢هـ_٦٥٦هـ/ ٨٤٧_١٢٥٨م)

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موقف العامة في بغداد من شرعية الخلافة وطرق تغيير الخليفة في العصر العباسي الثاني الذي ابتدأ منذ مقتل المتوكل سنة (٢٣٢هـ/٨٤٧م) حتى دخول المغول سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) ، في سياق اتسم بضعف الخلافة العباسية وأعتلاء خلفاء غير قادرين على الحفاظ على عرش الخلافة، الى جانب ذلك ظهر التنافس على الحكم. ويحلّل البحث مصادر تشكّل اثر العامة في بغداد، من فقهاء وعلماء وقضاة ووعّاظ وكتّاب، ودورهم في توجيه المواقف تجاه الخلفاء، سيّما عند الأزمات والتآمرات. ويتضح جلياً أثر الاضطراب الأمني والاقتصادي عند تذبذب الولاءات ، وانقسام المجتمع بين داعم للشرعية التقليدية ومعارض عملي لواقع الخلافة. ويخلص الانقسامات التي عصفت بالخلافة ، كما استدل البحث إلى أنّ العامة لم يكونوا اصحاب رأي واحد ، بل كان متحوّلًا تارة أسهم في إضفاء الشرعية وتارة اخرى نزعها وفق موازين القوة والخطاب الديني والسياسي السائد.

Kirkuk Journal of Arts, Volume(2), Number(6), June, 2026

Researcher information

Researcher Assist. Prof. Awaatif Ajaj Suleiman
E-mail: mailto:awafef76ajaj@gmail.com

General Specialization: Islamic History

Specialization: : Abbasid History

Place of Work (Current):

Ministry of Education – General Directorate of Education of Kirkuk

Country: Iraq

Key words: **:** Public Opinion – Baghdad – Political Legitimacy – Abbasid Caliphate – Power Transfer.

Search information

Search Receipt history: 17 /2/2026
Acceptance: 1/ 3/2026

Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research / Kirkuk University / college of Arts

The Title

Public Opinion in Baghdad and Its Stance on the Legitimacy of the Caliphate and the Transfer of Power in the Second Abbasid Period

Abstract

This study examines Baghdadi public opinion regarding the legitimacy of the caliphate and mechanisms of power transfer during the Second Abbasid period, an era marked by political instability and competing claims to authority. It analyzes the formation of public opinion through scholars, jurists, judges, preachers, and writers, and their influence on attitudes toward caliphs, especially during crises and coups. The study highlights how security and economic turmoil affected loyalties, producing divisions between supporters of traditional legitimacy and pragmatic opponents of actual rule. It concludes that Baghdadi public opinion was not monolithic but a dynamic actor capable of granting or withdrawing legitimacy in line with prevailing power balances and religious–political discourse.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين، أمّا بعد:

يتناول هذا البحث تحولات العامة في بغداد وأثرهم على شرعية الخلافة في العصر العباسي الثاني (٢٣٢_٦٥٦هـ/ ٨٤٧_١٢٥٨م)، سعيًا إلى الكشف عن طبيعة التفاعل بين المجتمع البغدادي والسلطة الحاكمة، ومدى تأثير العامة في إضفاء الشرعية على الخلفاء أو نزعها في فترات الأزمات والاضطرابات السياسية.

كما تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلّط الضوء على بُعدٍ اجتماعي وسياسي غالبًا ما غُيِّب في الدراسات التقليدية التي ركّزت على الخلفاء والوزراء والقادة العسكريين دون الالتفات إلى موقف العامة والنخب العلمية والدينية ، الا ان هناك دراسات عدة سبقت بحثنا هذا ومنها (دور اهل بغداد في الحياة السياسية خلال العصر العباسي الاخير للمؤلف عبد العزيز الدوري) و (الحركات الشعبية في بغداد وأثرها السياسي في العصر العباسي للكاتب حسين مؤنس).

وقد تحدّد المدة الزمانية للدراسة بالعصر العباسي الثاني، الممتد من سنة (٢٣٢هـ / ٨٤٧م) حتى سنة (١٢٥٨/٦٥٦م)، وهي مدّة اتّسمت بتراجع السلطة الفعلية للخلافة. أمّا النطاق المكاني للدراسة فينحصر في مدينة بغداد بوصفها عاصمة الخلافة العباسية.

ومن جملة الاسباب والدوافع التي دعتنا الى اختيار هذا الموضوع هي الرغبة في إبراز دور العامة (التي اشتملت على فئة معينة من السكان) في الحياة السياسية وتأثيرهم المباشر وغير المباشر، الى جانب ذلك خطورة المرحلة التي مرّت بها الخلافة العباسية، وبخاصة في مدة انتقال مركز الحكم إلي مدينة سامراء وما تلتها من احداث، إذ شهدت هذه الحقبة تحولات جوهرية في بنية الدولة ومؤسساتها ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على الأبعاد الداخلية للضعف الذي أصاب الدولة العباسية.

تضمّن البحث مقدمة بيّنت الإطار العام للموضوع وأهميته وحدوده، ثم مبحثًا أول خُصِّص لتوضيح مفهوم الرأي العام في بغداد ومصادر تكوينه، تلاه مبحث ثانٍ تناول موقف العامة في بغداد من شرعية الخلافة في العصر العباسي الثاني، ثم مبحث ثالث خُصِّص لدراسة موقف العامة من مسألة تداول السلطة والانقلابات السياسية، ليُختتم البحث بخاتمة تضمّنت أبرز النتائج والاستنتاجات التي توصّل إليها.

وخاتمةً لهذه المقدمة، فإن هذا البحث يمثّل محاولة علمية جادّة لإبراز دور العامة البغدادي بوصفه عنصرًا فاعلًا في التاريخ السياسي العباسي، وليس مجرّد متلقٍ للأحداث، سعيًا إلى تقديم دراسة متوازنة تجمع بين التحليل التاريخي والقراءة الاجتماعية.

المبحث الأول

الرأي العام في بغداد: المفهوم والجذور التاريخية في العصر العباسي الثاني

أولًا: مفهوم العامة

أنّ مفهوم العامة كان حاضرًا في الكتابات التاريخية من خلال مفاهيم مثل العامة، الجمهور، جماعة المسلمين، أهل بغداد، وهي تعبيرات استخدمها المؤرخون للدلالة على موقفٍ جماعيّ يتشكّل إزاء أحداث السلطة.

يُظهر تحليل البنية الاجتماعية لمدينة بغداد في العصر العباسي الثاني أن المجتمع البغدادي كان منقسمًا بوضوح إلى طبقتين رئيسيتين: طبقة خاصة تمثلت في الفئات الحاكمة ومن يدور في فلكها، وطبقة عامة ضمت غالبية السكان من أصحاب المهن والحرف والجنود وصغار الكسبة، وقد انعكس هذا التقسيم الاجتماعي بشكل مباشر على تشكيل آراء مختلفة تخص العامة ، ولا سيما في نظرته إلى شرعية الخلافة وأدائها السياسي (الشيخلي، ١٩٨٨، صفحة ٦٥)

وتشير الروايات التاريخية إلى أن الطبقة الخاصة كانت تضم الخليفة وأسرته وكبار رجالات الدولة من الوزراء والولاة والقضاة والكتاب، وهم الذين احتكروا السلطة السياسية والإدارية، وشكّلوا النواة الصلبة للحكم العباسي في بغداد. وقد أسهم هذا الاحتكار في خلق فجوة واضحة بينهم وبين عامة الناس، الأمر الذي غذّى مشاعر التذمر الشعبي، وترك أثره في تقييم العامة لشرعية السلطة الحاكمة (الرزاق، ١٩٨٣، صفحة ٤٦)

أما الطبقة العامة، فقد كانت تمثل الكتلة السكانية الأوسع، وتضم الفلاحين والصناع والتجار الصغار والباعة والجنود والعاطلين عن العمل، وقد اتسمت حياتهم بالسعي المستمر لتأمين سبل العيش في ظل أوضاع اقتصادية متقلبة، الأمر الذي جعلهم أكثر حساسية تجاه سياسات الدولة، وأكثر قابلية للتفاعل مع أي اضطراب سياسي أو إداري يمس حياتهم اليومية (الراوي، د.ت، صفحة ٢٣٣)

كما أن المصطلحات الاجتماعية المتداولة في بغداد، مثل العامة، لم تكن مجرد توصيفات لغوية، بل عكست واقعًا سياسيًا واجتماعيًا مؤثرًا في تشكيل الوعي العام. فقد ارتبط مفهوم (الخاصة) بالسلطة والامتياز، في حين ارتبط مفهوم (العامة) بالتهميش النسبي، وهو ما جعل العامة في بغداد يتخذوا في كثير من الأحيان موقفًا نقديًا من شرعية الحكم، خاصة عند تفاقم الأزمات ، وقد تداول مفهوم العامة والخاصة في كتاب تاريخ بغداد بقوله: (وكان له بمصر موضع ومنزلة عند العامة والخاصة، وكانت العامة تضرب بعبادته وزهده المثل، وكان لا يقبل من السلطان شيئا) (البغدادي، ٢٠٠٢، صفحة ٦٧/٧) وتشير بعض المصادر الأدبية والتاريخية إلى أن مصطلح (العامة) كان يُستخدم أحيانًا بدلالات سلبية في كتابات بعض العلماء والأدباء، في مقابل تمجيد دور الخاصة. إلا أن هذا التصور لم يمنع العامة من لعب دور مؤثر في الحياة السياسية، سواء عبر الاحتجاجات، أو الاضطرابات، أو دعم بعض الأطراف

المتنافسة على السلطة، مما يؤكد أن اثر العامة في بغداد كان عنصرًا فاعلًا في معادلة الشرعية السياسية خلال العصر العباسي الثاني (الجاحظ، ٢٠٠٠، صفحة ٢١٢)

ويشير بعض الباحثين إلى أن معيار السلطة كان الفاصل الأهم في التمييز بين الخاصة والعامة، فالخلفاء والأمراء والوزراء يُعدّون من الخاصة، في حين وُضع عامة الناس خارج دائرة النفوذ المباشر. وقد انعكس هذا التصنيف حتى في الاصطلاحات الرسمية داخل دار الخلافة، إذ وُجد ما يُعرف بـ(باب الخاصة (الجوزي، ١٩٩٢/ج١١، ٣٤)و(باب العامة)، في دلالة رمزية على الفصل الاجتماعي والمؤسسي بين الفئتين (الصابي، ١٩٦٤، صفحة ٧٦)

و منذ خلافة المتوكل على الله (٢٣٢هـ/٨٤٧م) (المتوكل على الله هو جعفر بن محمد بن هارون الرشيد، عاشر خلفاء الدولة العباسية، تولّى الخلافة سنة ٢٣٢هـ / ٨٤٧م بعد وفاة أخيه الواثق بالله، واستمر حكمه حتى اغتياله سنة ٢٤٧هـ / ٨٦١م. ويُعد عهده منعطفًا مهمًا في تاريخ الخلافة العباسية، إذ شهد تحوّلًا واضحًا في السياسة الدينية والإدارية؛ فقد أنهى نفوذ المعتزلة وأوقف القول بخلق القرآن، وأعاد الاعتبار إلى أهل الحديث والسُنّة، مما أكسبه تأييدًا واسعًا في الأوساط الشعبية والعلمية) (ابن خلكان ، ١٩٦٨، ح٤، ص٦٨) (خلكان، ١٩٦٨،ج٣، صفحة ٦٥)، كان للعامة في بغداد دوراً أكثر حساسية، بسبب تزايد الاضطرابات السياسية وتدخّل القادة العسكريين في شؤون الحكم. وقد أشار المؤرخون إلى أن سخط العامة أو رضاهم كان يُعدّ مؤشرًا على حال الدولة، ويُستدلّ به على قوة السلطان أو ضعفه، ولا سيّما في أزمنة الفتن؛ (الزبير، ١٩٥٩، صفحة ١٢٣)

ثانيًا: بغداد عاصمة الخلافة وأثرها في تكوين الرأي العام

كانت بغداد مقر الخلافة العباسية ومحل اجتماع الخليفة والدواوين والعسكر والعلماء، وهو ما جعلها أكثر مدن الدولة تأثرًا بالأحداث السياسية. فالرأي العام فيها لم يكن معزولًا عن دار الخلافة، بل كان يتكوّن في ظل تماسٍّ مباشر مع السلطة. وقد ظهر ذلك بوضوح في عهود خلفاء مثل المقتدر بالله (هو أبو الفضل جعفر بن أحمد المعتضد بالله، أحد خلفاء الدولة العباسية، تولّى الخلافة سنة ٢٩٥هـ / ٩٠٨م وهو في سنٍّ صغيرة، واستمر حكمه حتى مقتله سنة ٣٢٠هـ / ٩٣٢م. اتّسم عهده بضعف شخصية الخليفة وهيمنة القادة العسكريين والوزراء وأهل القصر على شؤون الحكم، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع السياسية والمالية في بغداد، وانعكس ذلك سلبًا على نظرة العامة إلى الخلافة، إذ

تراجع الشعور بقدسية المنصب، وبرز التذمر الشعبي من سوء الإدارة وتكرار عزل الوزراء وقتلهم، وهو ما أضعف شرعية السلطة في نظر الرأي العام البغدادي (الذهبي، ١٩٨٥،ج٢، صفحة ٥٦).

ويذكر الخطيب البغدادي أن أهل بغداد كانوا على اطّلاع دائم بما يجري في البلاط العباسي، لقرب الدور وتداخل الأحياء، الأمر الذي جعل موقف العامة سريع التشكّل وسريع الانتشار. ولم تكن الأسواق والمساجد بعيدة عن هذا التأثير، بل كانت مواضع رئيسة لتداول الأخبار وإظهار المواقف (الخطيب، ١٩٣١م ، ج١، ص ٧٢؛ الحموي، ١٩٩٣، ج ٦، ص ٢٤٢) ولم تكن بغداد مدينةً كسائر المدن، بل كانت موضع اجتماع الخلافة ، ومقر الدواوين، وملتقى العلماء والعامة، وهو ما جعلها أكثر أمصار الدولة العباسية تأثرًا بالأحداث السياسية، وأسرعها استجابةً لما يجري في دار الخلافة. ويُفهم من روايات المؤرخين أن موقف أهل بغداد كان يُعدّ مؤشرًا على حال الدولة، فإذا اضطربوا دلّ ذلك على خللٍ في الحكم، وإذا سكنوا دلّ على استقامة الأمر (التنوخي، ١٩٧١، ج ٢، ص ٣١٦؛ أيوب، ١٩٨٩، ص ٢٢٥)،وقد عبّر ابن النديم عن هذا المعنى حين قال في معرض حديثه عن الفتن: "فاضطربت بغداد، وكثر لغط الناس، وظهر الإنكار في الطرق والمساجد" (ابن النديم ، ١٩٨٥، ج١٠، ص ٣٧)وهي عبارة تكشف بوضوح أن المؤرخ كان يربط بين حركة المدينة وموقف جمهورها من السلطة.

وكان القرب المكاني بين دار الخلافة وأحياء العامة سببًا مباشرًا في تشكّل الرأي العام البغدادي، إذ كانت أخبار القصر تنتقل سريعًا إلى الأسواق والمساجد. ويذكر الخطيب البغدادي أن العامة كانت تتابع ما يجري في البلاط العباسي بدقة، وأنها كانت تتفاعل مع عزل الوزراء أو قتل القادة أو خلع الخلفاء، فيقول:" وكان الناس ببغداد لا يخفى عليهم من أمر الخلفاء شيء، لتقارب الدور وكثرة المخالطة" (الخطيب ، ١٩٣١م ، ج١، ص ٧٢)

وفي أوقات الأزمات، يظهر أثر بغداد جليًا في توجيه الأحداث، إذ كثيرًا ما اضطرت السلطة إلى مراعاة موقف أهلها. ويورد ابن الجوزي عند حديثه عن بعض الاضطرابات أن العامة كانت تُظهر اعتراضها علنًا، فأنكر الناس ذلك إنكارًا شديدًا، وارتفعت الأصوات في الجوامع، فخيفت الفتنة (بن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٩؛ التنوخي، ١٩٧١، ج ٢، ص ٣١٦)

ومع دخول العصر العباسي الثاني، ازدادت حساسية بغداد السياسية، بسبب ضعف سلطة الخليفة وتسلّط القادة العسكريين، الأمر الذي جعل العامة تميّز بين "الخلافة" بوصفها رمزًا، و"السلطان" بوصفه قوة متغلّبة (مسكويه، ١٩٦٧، ج٥، ص ١٤١)

وتُظهر بعض الروايات أن بغداد كانت حاضنةً لتكوّن أثر سياسي في العصر العباسي ويتضح من خلال النص القادم ان اهل العامة كانت لهم كلمتهم الفصل بما يجري من احداث ، فقد ذكر في كتاب البداية والنهاية وانباء الامراء ان (الوزير حامد بن العباس استوزره الخليفة المقتدر سنة ست وثلاثمائة ... فجلس في دست الوزارة أياما فظهر منه سوء تدبير وقلة خبرة بأعباء الوزارة ثم جرت له أمور، وآخر الحال أنه

وقع بينه وبين أهل بغداد فتنة عظيمة انتصر فيها أهل بغداد وهرب حامد في نحو أربعين مركبا فرجموه العامة) (ابن كثير، ١٤١٧هـ ج١٤، ص٥٠٨؛ ابن طولون، ١٩٩٨م، ص٤٠)، وأن ما يصدر عن العامة من قبول أو رفض لم يكن معزولاً عن سياق الدولة العام ، بل كان ينتقل أثره إلى الأقاليم، لكونها دار الخلافة ومحل نظر المسلمين ، ولذلك اعتنى المؤرخون برصد حركتها الاجتماعية، وعدّوا اضطرابها نذيرًا باختلال السلطان، واستقرارها علامةً على تماسك الحكم (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٢٣٣؛ ابن بطوطة ،١٩٩٢،ج٢، ص٦٧)

ثالثًا: القوى المؤثرة في تشكيل رأي العامة في بغداد

تصدّر العلماء والفقهاء القوى المؤثرة في توجيه العامة في بغداد، لما كانت لهم من مكانة دينية واجتماعية. فقد كان الناس ينظرون إلى مواقفهم في القضايا الكبرى، ولا سيّما ما يتعلّق بعدالة الخليفة أو ظلمه. ومن أبرز الشخصيات المؤثرة في بغداد أحمد بن حنبل(أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أحد أئمة الإسلام الكبار، وإمام المذهب الحنبلي، وُلد ببغداد سنة ١٦٤هـ / ٧٨٠م، وتوفي بها سنة ٢٤١هـ / ٨٥٥م. عُرف بسعة علمه بالحديث النبوي، وكثرة حفظه وإتقانه، حتى عُدّ من كبار الحفاظ في عصره، وأصبح مرجعًا علميًا لأهل الحديث، وصاحب مكانة رفيعة بين علماء الأمصار.)، الذي مثّل موقفه في فتنة خلق القرآن مرجعًا للعامة، وأسهم في تشكيل موقفٍ جماعيّ من السلطة. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٣٠٢–٣٠٥). (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٣٠٢–٣٠٥)

ان للعامة في بغداد رأيهم في من يتولى زمام امورهم ونجد في كتب التاريخ اشارات تدل على ذلك ففي سنة(٢٥٥هـ/٨٦٩م) وقعت ببغداد فتنة هائلة وثبت فيها العامة على نائبها سليمان بن عبدالله بن طاهر ودعوا الى بيعة ابي احمد بن المتوكل اخي المعتز ... ثم لما علم اهل بغداد ببيعة المهتدي بالله (٢٥٥_ ٢٥٦هـ/٨٦٩_٨٧٠م) سكنوا واستقرت الامور.

سليمان بن عبدالله بن طاهر كنيته ابا ايوب من ابناء الاسرة الطاهرية التي استقر سلطانها في خراسان (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٣٠٢–٣٠٥) ، كما كان القضاة والخطباء عنصرًا مهمًا في هذا المجال، إذ ارتبط المنبر بالدعاء للخليفة بوصفه إعلان رضا، أو التلميح بالإنكار بوصفه سخطًا. وقد ظهر أثر ذلك في عهود مثل خلافة الراضي بالله (٣٢٢–٣٢٩هـ / ٩٣٤–٩٤٠م) ، حيث انعكس اضطراب الخطاب الديني على موقف العامة من الحكم. (الخطيب ، ١٩٣١م ، ج١، ص ٧٢)

ومن القضاة والعلماء الذين تصدوا بآرائهم وعلمهم للواقع الاجتماعي والسياسي جرير الطبري (٢٢٤_٣١٠هـ/٨٣٨_٩٢٢م) وكان معاصراً للأحداث وهو من أئمة المسلمين في عصره ، وقال الذهبي عنه في كتابه تذكره الحافظ (كان ابن جرير احد الأئمة يُحكم بقوله ويرجع الى رأيه لمعرفته وفضله

(الـذهبي ، ١٩٥٥م، ج٢، ص٧١٠_٧١٢))ونـرجح سـبب العـداء بـين الطبـري والبـويهيين هـي افكـاره واعتقاده الذين كان يخالف ما جاءوا به البويهيين .

رابعًا: حدود تأثير العامة من اهل بغداد في السياسة العباسية

يتّضح من دراسة الواقع السياسي في بغداد خلال العصر العباسي الثاني أن تأثير العامة كان حاضرًا بوصفه ظاهرة اجتماعية مؤثرة كما ذكرنا سابقا الحادثة التي وقعت قبيل تولي المهتدي بالله الخلافة، غير أنّ تأثيرهم ظلّ محدودًا بحدود القوة السياسية والعسكرية التي احتكرتها فئة ضيّقة من القادة وأصحاب الشوكة. فقد كانت السلطة الفعلية تُحسم داخل البلاط العباسي، وتُدار من قبل القادة العسكريين وكبار رجال الدولة، الأمر الذي جعل العامة خارج دائرة القرار السياسي الأعلى، ولا سيّما في قضايا عزل الخلفاء أو توليتهم . (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٤١٠ ؛الخازن،١٩٦٢ ، ص٤١٤)

يُعدّ خلع القاهر بالله سنة (٣٢٢هـ/٩٣٤م) مثالًا واضحًا على استبعاد الرأي العام من القرار السياسي، إذ قام القادة العسكريون بالقبض عليه وسمل عينيه وإخراجه من الخلافة، ثم بويع غيره بعد ذلك، دون أن يكون للعامة دور في هذا التغيير، سوى إعلان البيعة بعد وقوع الحدث بالقوة (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٤١٢–٤١٣).)

وتُظهر الوقائع التاريخية أن تغيّر الخلفاء لم يكن نتيجة ضغط شعبي مباشر، بل جاء ثمرة صراعات داخلية بين مراكز النفوذ، تُحسم بالقوة، ثم يُصار بعد ذلك إلى إخراج العامة للبيعة والخطبة، بوصفهما وسيلتين لإضفاء المشروعية على واقع فُرض سلفًا. ومن ثمّ، فإن الرأي العام لم يكن صانعًا للشرعية، بل متلقّيًا لها بعد اكتمال عناصر القوة السياسية ((ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٢، ص ٥٠٣؛ ابن خلدون، ١٩٨٨، ج٥، ص ٢٠٩؛ أولغا ، د.ت، ص ٥٣٧)

وعند خلع المستكفي بالله سنة (٣٣٤هـ/٩٤٦م)، تمّ القرار داخل دار الخلافة بضغط من القادة الأتراك، ثم أُخرج الناس للبيعة للخليفة الجديد، في إجراء شكلي يهدف إلى تثبيت الحكم القائم لا إلى استشارة العامة أو إشراكهم في القرار (عويس، ١٩٧٧، ج٦، ص ٤٥٧).

ومع ذلك، لا يمكن القول بانعدام تأثير العامة تمامًا، إذ امتلك قدرة ضغط غير مباشر في المسائل التي تمسّ الحياة اليومية، مثل الأمن والمعاش.

المبحث الثاني

اثر العامة في بغداد على شرعية الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني

أولًا: أسس الشرعية السياسية في العصر العباسي الثاني

عندما كانت بغداد تشهد اضطرابًا سياسيًا أو ضعفًا في سلطة الخليفة، ظلّت الخطبة تُلقى باسمه في الجوامع، حتى في الفترات التي كان فيها النفوذ الحقيقي بيد القادة أو الوزراء، مما يدلّ على أن الرأي العام كان يميّز بين شرعية المنصب وضعف الممارسة، فيحافظ على الإطار الشرعي العام خشية الفتنة (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص٧؛ ابن حزم ،١٩٨٣، ص٤٥).

غير أنّ العصر العباسي الثاني (٢٣٢–٦٥٦هـ/٨٤٧_١٢٥٨م) شهد تباعدًا واضحًا بين صورة الشرعية وحقيقة السلطان؛ فابتداءً من خلافة المتوكل على الله ثم ما تلاها من اضطرابات سامراء، تعاظم نفوذ القادة الأتراك، وأصبح التدبير الفعلي بيد أهل الشوكة، في حين بقي للخليفة مقام الرمز واسم الخلافة. وكان أهل بغداد يلحظون هذا الفرق بوضوح، فيقبلون بالخلافة من حيث هي إمامة جامعة، لكنهم يسخطون على المتغلبين بالفعل إذا أسرفوا في الظلم أو عجزوا عن حفظ الأمن (الحموي، ١٩٦٥ ، ج١٠، ص ١٣٣–١٣٨).

في أعقاب مقتل المتوكل على الله (٢٣٢–٢٤٧هـ / ٨٤٧–٨٦١م) واضطراب الحكم في سامراء، كثرت شكاوى أهل بغداد من تعسف القادة الأتراك وتدخّلهم في شؤون الدولة، ولم تكن هذه الشكاوى موجّهة إلى "الخلافة" ذاتها، بل إلى من استبدّ بالتدبير وأفسد النظام، وهو ما يكشف إدراك العامة للفصل بين الشرعية الاسمية والسلطة الفعلية (الطبري، ١٩٧٧م ، ج١٠، ص ١٣٦؛ الأطروجي، د.ت، ص ١٧٤)

ولهذا كانت الشرعية في الوعي البغدادي تُقاس بميزانين متلازمين: ميزان الدين المتمثل في حفظ الجماعة ومنع الفتنة، وميزان المعاش والأمن المتمثل في سكون الأسواق، واستقرار الأسعار، وكفّ أذى الجند. فإذا اختلّ أحد هذين الميزانين ضعفت هيبة السلطان في النفوس، ولو بقيت الخطبة باسمه. ومن هنا كثرت في أخبار بغداد إشارات المؤرخين إلى أن فساد الأحوال المعيشية يجرّ الناس إلى الشكوى والإنكار وربما الاضطراب (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٠–٢١٤).

ويذكر أن تعدّي الجند على الأسواق وغلاء الأسعار في بعض السنين أدّى إلى اضطراب شديد في بغداد، فاضطرت السلطة إلى عزل بعض الولاة وكفّ أيدي العسكر، في محاولة لاستعادة سكون العامة وامتصاص السخط الشعبي، وهو ما يبيّن أن الأمن والمعاش كانا معيارًا عمليًا لشرعية الحكم (الأطروجي، د.ت، ص ١٧٤)

وتظهر هذه الأسس بجلاء في موقف بغداد من خلفاء ضعفت أيديهم، مثل المقتدر بالله (٢٩٥–٣٢٠هـ)، إذ كثرت في أيامه هيمنة الحاشية والقادة، وتتابعت عزل الولاة والوزراء وقتلهم، فكان الرأي العام البغدادي يطعن في التدبير لا في الاسم؛ أي إن النقد انصبّ على سياسة الدولة وسوء الإدارة، مع بقاء الاعتراف

العام بالخلافة العباسية إطارًا شرعيًا جامعًا لا يُفرّط به بسهولة (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٨، ص ١٥٠–١٥٦).

يروي ابن الأثير أن اضطراب الإدارة وكثرة تبدّل الوزراء في عهد المقتدر أضعفت الثقة بالحكم، وكثرت معها شكاوى الناس من الفساد وسوء التدبير، ومع ذلك لم تظهر دعوات جدّية لخلع الخلافة العباسية نفسها، بل انحصر النقد في المحيطين بالخليفة، وهو ما يدلّ على رسوخ مفهوم الشرعية العباسية في الوعي العام رغم ضعف السلطان (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٨، ص ١٥٤–١٥٥).

يتضح مما تم طرحه ان العامة في بغداد في العصر العباسي الثاني لم يكونوا ينظرون إلى الشرعية بوصفها مفهومًا نظريًا مجردًا، بل كان يربطها ربطًا مباشرًا بالدين والأمن والمعاش. فبقاء الخطبة والبيعة حفظ الإطار الشرعي، في حين مثّل حسن التدبير وضبط الأمن معيار القبول أو السخط، وهو ما جعل شرعية الخلافة تتأرجح في الوعي الشعبي بين الاعتراف الاسمي والنقد العملي للأداء السياسي.

ثانيًا: مواقف العامة في بغداد من الخلفاء العباسيين

لم يكن رأي اهالي بغداد على حالٍ رأياً واحداً من جميع الخلفاء، بل كان يتبدّل بحسب ما يراه من عدلٍ أو جور، وقوةٍ أو ضعف. ففي عهودٍ استقامت فيها السياسة نسبيًا، مثل عهد المعتضد بالله (٢٧٩–٢٨٩هـ/٨٩٢_٩٠٢م)، تذكر الأخبار أن هيبة الخليفة اشتدت وسكنت الفتن، وهو ما يعني أن قبول الناس كان ثمرة شعورٍ عام بانضباط الدولة وقدرتها على كفّ المعتدين وحفظ النظام. (مسكويه، ١٩٦٧، ج٥، ص ٩–١٢)

وفي المقابل، إذا ظهر الاضطراب وتسلّط العسكر، انقلبت صورة الشرعية في الأذهان إلى سخطٍ على الواقع، كما وقع في أزمان خلع بعض الخلفاء أو إذلالهم، ففي سنة (٢٤٧_٢٤٨هـ/٨٦١_٨٦٢م) وقد كانت ذروة التسلط السياسي للأتراك فقد قويت شوكتهم واصبحوا يديرون مقاليد الخلافة كيفما يشاؤون حتى أن انهم اجبروا المنتصر على خلع اخويه من ولأية العهد وهذا ما قاله المنتصر لأخويه: (الحوا علي بخلعكما فخفت أن لم افعل أن يعترضوكم بعضهم بحديدة فيأتي عليكما فما تراني صانعا... فانكبا عليه فقبلا يده) (الطبري، ج٩، ص٢٤٦؛ ابن الاثير، ج ٦، ص١٤٧.) وكما نُقل عن وقائع خلع القاهر بالله (٣٢٠–٣٢٢هـ/٩٣٢_٩٣٤م) وما تلاها من اضطراب، حيث بدت الخلافة عند الناس مهددة حين يصير الخليفة لعبة في أيدي القواد. هذه الوقائع لم تُسقط "فكرة الخلافة" عند جمهور بغداد، لكنها أضعفت ثقتهم بسلامة تداول الحكم داخل البيت العباسي. (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٨، ص ٢٦٦–٢٧٠)

ومن الواضح ان نظرات العامة في بغداد قد تجلّت إذا اضطربت بغداد وارتفعت الأصوات في الجوامع والأسواق، عُدّ ذلك علامة على فتنةٍ سياسية أو ضيقٍ شديد. وقد أكثر الخطيب البغدادي من أخبار بغداد التي تربط بين أحوال الحكم وحركة العامة، مما يفيد أن الرأي العام كان يُقرأ من مظاهر الاجتماع والاحتجاج والتذمر العام. (الخطيب البغدادي، ١٩٣١م ، ج٢، ص ١١٥–١٢٠)

ومن الأمثلة الدالّة على تمايز موقف بغداد بين «الخلافة» و«القوة المتغلِّبة» ما ظهر في العصر البويهي، منذ دخولهم بغداد سنة ٣٣٤هـ / ٩٤٥م، إذ بقي الخليفة العباسي المطيع لله (٣٣٤–٣٦٣هـ / ٩٤٦–٩٧٤م) حاضرًا في الخطبة والرسوم السلطانية، في حين آلت السلطة الفعلية إلى الأمراء البويهيين. وقد حافظ كثير من أهل بغداد على تعظيم مقام الخلافة من حيث هو رمز ديني جامع، لكنهم في الوقت نفسه عبّروا عن سخطهم من جور المتغلّبين، وكثرة المكوس، واضطراب الأمن، وهو سخط اجتماعي ذو دلالة سياسية واضحة، يعكس وعيًا بالفصل بين شرعية المنصب وضعف السلطة التنفيذية (المسعودي، د.ت، ص ٤٧؛ مسكويه، ١٩٦٧، ج٦، ص ١٧٠–١٧٦).

ثالثًا: دور العلماء في ترسيخ الشرعية أو الطعن فيها

كان العلماء في بغداد خلال العصر العباسي الثاني عنصرًا حاسمًا في تشكيل موقف الرأي العام من شرعية الخلافة، إذ مثّلوا في وعي العامة ميزانًا دينيًا وأخلاقيًا تُقاس به عدالة السلطان أو انحرافه. فالعامة، بحكم بعدها عن دوائر القرار السياسي، كانت تتجه إلى العلماء بوصفهم المرجعية الأوثق، فإذا ظهر منهم الرضا أو السكوت استقرّت النفوس غالبًا، وإذا ارتفع صوت الإنكار تحرّك السخط واتّسع نطاق الاعتراض. ومن ثمّ، لم يكن تأثير العلماء نابعًا من سلطة رسمية، بل من مكانتهم العلمية وثقة الناس باستقامتهم، وهو ما جعل موقفهم عاملًا مؤثرًا في قبول الحكم أو التشكيك في مشروعيته (الخطيب البغدادي، ١٩٣١م ، ج٤، ص ٤١٢–٤١٨).

ويُعدّ موقف أحمد بن حنبل في محنة القول بخلق القرآن المثال الأبرز على هذا الدور؛ إذ رأت العامة في ثباته أمام ضغط السلطة دفاعًا عن العقيدة وحفظًا للدين، فتحوّل الخلاف من مسألة علمية بين العلماء إلى قضية تمسّ صورة الحكم في الوجدان الشعبي. وقد أسهم هذا الموقف في تعاطف واسع مع الإمام، وأضعف مكانة السلطة في نظر الناس، دون أن يقترن ذلك بدعوة صريحة إلى الخروج، وهو ما يكشف قدرة العالم على الطعن في شرعية السياسة الدينية من غير إثارة الفتنة المباشرة (الذهبي، ١٩٨٥، ج١١، ص ١٧٧–٢٠٥).

وفي مقابل هذا النموذج، برز علماء آخرون اختاروا العمل داخل مؤسسات الدولة، ولا سيّما القضاء، مثل يحيى بن أكثم(هو أبو محمد يحيى بن أكثم التميمي، أحد أبرز فقهاء وقضاة العصر العباسي الثاني، وُلِد بالبصرة سنة١٥٨هـ/٧٧٥م ، ونشأ في بيئة علمية أهلته للتفقّه في الحديث والفقه، حتى برز اسمه في القضاء والمناظرات. تولّى قضاء القضاة في عهد الخليفة المأمون، ثم استمر نفوذه العلمي والإداري في عهدي المعتصم والواثق، وكان مقرّبًا من البلاط العباسي، مشاركًا في مجالس العلم والجدل الفقهي والكلامي.)(الصفدي، ١٩١١،ج٢، ص٥٦)، الذي كان حضوره في منصب القضاء عامل تهدئة للرأي العام، إذ كانت العامة ترى في القاضي العادل ضمانة لحفظ الحقوق وكبح تجاوزات الولاة والجند. وقد جعل هذا الدور من القضاء أداة عملية لترسيخ قدر من الشرعية اليومية، حتى في فترات ضعف الخلفاء،

لأن العدل الجزئي كان كافيًا في كثير من الأحيان لمنع انفجار السخط الشعبي (الجهشياري، ١٩٨٠، ص ١٨٥).

كما أسهم علماء الحديث والفقه الذين نشطوا في مجالس العلم ببغداد، مثل البخاري (ت٢٥٦هـ/٨٧٠م) والطبري(ت ٣١٠هـ/٩٢٣م)، ، في توجيه الرأي العام عبر التدريس والفتوى، لا عبر السياسة المباشرة. فمجالس الحديث كانت تغرس في الناس مفاهيم السُّنة، والطاعة، ودرء الفتنة، لكنها في الوقت نفسه لم تُسَوِّغ الظلم، وهو ما خلق توازنًا دقيقًا بين حفظ الجماعة والنقد الأخلاقي للسلطة. وقد انعكس هذا التوازن في موقف العامة، الذين ميّزوا بين احترام الخلافة إطارًا جامعًا، وبين الاعتراض على سياسات بعينها أو على متغلّبين أفسدوا التدبير (ابن خلكان، ١٩٨٦، ج٤، ص ١٩١؛ الذهبي، ١٩٨٥، ج١٢، ص ٣٩٣).

وكان للعلماء طرق عدّة في مقدّمتها المنبر، حيث كان الدعاء للخليفة أو الإنكار عليه يحمل دلالات سياسية واضحة، ومجالس العلم التي تصوغ الوعي العام على المدى الطويل، والفتوى التي تضبط حدود الطاعة والإنكار، ثم القضاء الذي يمثّل التطبيق العملي للعدل أو الظلم. وقد أصل الماوردي لهذا الباب حين جعل اجتماع الكلمة وحفظ النظام مقصدًا معتبرًا من مقاصد الإمامة، وهو ما دفع كثيرًا من العلماء إلى الميل إلى التسكين عند خوف الفتنة، مع إبقاء مساحة للنصيحة والإنكار بقدرٍ لا يؤدّي إلى اضطراب عام (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص ٣٠–٣٤).

غير أن العلماء لم يكونوا على رأي واحد دائمًا، بل اختلفوا باختلاف المدارس الفقهية والمواقف السياسية، فإذا اجتمعت كلمتهم اشتدّ تأثيرهم في الرأي العام، وإذا تفرّقوا تفرّقت العامة تبعًا لذلك. ويُفسّر هذا التفاوت لماذا يعلو صوت الرأي العام في بعض الوقائع ويخفت في أخرى، إذ كانت العامة في الغالب تتبع مرجعياتها العلمية، فإذا انقسمت تلك المرجعيات انقسمت معها مواقف الناس، وضعف أثرهم السياسي. وقد أشار ابن خلدون إلى هذه القاعدة حين قرّر أن العامة تتبع أهل العلم والوجاهة، وأن اجتماعهم يقوّي الصوت، وتفرّقهم يضعفه (ابن خلدون، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩٣–٣٩٥).

وخلاصة الأمر أن العلماء في بغداد أدّوا دورًا محوريًا في ترسيخ شرعية الخلافة العباسية أو الطعن فيها، لا عبر العمل السياسي المباشر، بل من خلال تأثيرهم العميق في وجدان العامة. فحين اصطفّ العلماء مع السلطة قويت شرعيتها في النفوس، وحين أنكروا عليها اهتزّت صورتها، وحين اختلفوا تذبذب الرأي العام بين القبول والسخط، وهو ما يجعل دراسة مواقف العلماء مدخلًا أساسًا لفهم طبيعة الرأي العام البغدادي في العصر العباسي الثاني.

رابعًا: تأثير الأزمات السياسية في موقف العامة من الشرعية

كلما اشتدت الأزمات، ضاق صبر بغداد، وظهر أثر ذلك في موقفها من الشرعية. ومن أشد ما يحرّك العامة: اعتداء الجند، وانقطاع الأرزاق، وتقلّب الولاة، لأن هذه الأمور تمسّ حياة الناس مباشرة. وقد

سجّلت كتب الحوليات أن اضطراب الأمن في بغداد كان يُقرأ بوصفه خللًا في السلطان، وأن سكونها علامة قوةٍ أو عدل. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٢–٢١٦)

يذكر ابن الجوزي أن تعدّي الجند في بغداد في بعض سني خلافة المقتدر بالله أدّى إلى تعطّل الأسواق وارتفاع الأسعار، فخرج الناس بالشكوى والضجيج، واضطرت السلطة إلى عزل بعض المتسببين وكفّ أذى العسكر، وهو ما يدلّ على أن اضطراب الأمن كان يُعدّ عند العامة علامة ضعف السلطان وخلل شرعيته العملية (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٣–٢١٤).

ويتأكد هذا في فترات تداخل القوى داخل العاصمة، مثل تنازع القادة في أواخر القرن الثالث والرابع، ثم صراع النفوذ بين البويهيين والسلاجقة لاحقًا؛ ففي مثل هذه الأحوال كان الناس يرون الخلافة رمزًا، لكنهم يقيسون الشرعية العملية بما يقدمه المتغلب من أمنٍ وعدل. فإذا عجز المتغلب عن كفّ الظلم، تعاظم الإنكار والاضطراب، وإن بقيت الرسوم العباسية قائمة. (مسكويه، ١٩٦٧، ج٦، ص ١٨٠–١٨٤)

يشير مسكويه إلى أن صراع القادة البويهيين في بغداد أفضى إلى اضطراب شديد في الأمن وكثرة المكوس، فكثر تذمّر الناس من المتغلبين، مع بقاء الخطبة للخليفة العباسي، وهو ما يكشف أن العامة ميّزت بين مقام الخلافة من حيث هو رمز ديني، وبين السلطة التنفيذية التي تُقاس شرعيتها بقدرتها على حفظ الأمن (مسكويه، ١٩٦٧، ج٦، ص ١٨٢–١٨٣).

وعلى امتداد هذا العصر حتى قبيل السقوط سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، ظلّ الرأي العام البغدادي يتأرجح بين تعظيم مقام الخلافة من حيث هو عنوان وحدةٍ دينية، وبين نقد الواقع السياسي حين تضعف الدولة وتكثر المظالم. وقد أشار مؤرخو بغداد إلى أن تراكم الضعف والاضطراب يُوهن هيبة السلطان في النفوس، ويجعل المدينة أكثر عرضة للفتن، وهو ما يُفهم منه أن الشرعية عند الناس لا تقوم بالاسم وحده، بل بما يصحبه من سياسةٍ عادلة وأمنٍ قائم. (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج١٠، ص ١٢–١٨؛ ابن الزبير، د.ت، ص ٤٧)

المبحث الثالث

أثر العامة في بغداد على تداول السلطة في العصر العباسي الثاني

لم يكن تداول السلطة في العصر العباسي الثاني قائمًا على نظام الشورى الذي إعتاده المسلمين أو آليةٍ منتظمة تضبط انتقال الحكم، بل خضع في الغالب لمنطق الغلبة والقوة أكثر من خضوعه لمبدأ الاختيار أو الانتقال السلمي. فمنذ منتصف القرن الثالث الهجري، ومع تعاظم نفوذ القادة العسكريين، ولا سيّما الأتراك، أصبح مصير الخليفة مرتبطًا برضا أهل الشوكة لا بإجماع الجماعة. وقد أدرك أهل بغداد هذه الحقيقة من خلال التكرار اللافت لعزل الخلفاء وتنصيبهم في مدد قصيرة، حتى غدا الخليفة يُبايَع اليوم ويُخلَع غدًا بفعل القوة، لا بفعل شورى أو اختيار عام، الأمر الذي رسّخ في الوعي البغدادي الفصل بين الخلافة بوصفها مقامًا شرعيًا رمزيًا، وتداول السلطة بوصفه فعلًا سياسيًا تحكمه موازين القوة (ابن خلدون، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩٢)

وقد أدّى هذا الخلل في آلية التداول إلى اضطراب الثقة بسلامة النظام السياسي في وجدان العامة؛ إذ فقدت البيعة معناها الأصلي بوصفها عقدًا اختياريًا، وتحولت في كثير من الأحيان إلى إجراء شكلي يأتي بعد اكتمال فعل الغلبة. ولم يعد انتقال الحكم يُفهم على أنه استقرارٌ للنظام، بل صار يُستقبل بالترقّب والقلق، خشية ما يصاحبه من اضطراب أمني أو تبدّل في السياسات والمعاش، وهو ما جعل بغداد أكثر حساسية تجاه كل تغيير في رأس السلطة (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص ٢٨–٣٢) كما ورد اعتراض العامة على التدخلات الخارجية في شأن الخلافة (أن المعتصم ركب يوم عيد فقام إليه شيخ فقال له: يا أبا إسحاق فأراد الجند ضربه فمنعهم وقال يا شيخ مالك مالك؟، قال : لا جزاك الله عن الجوار خيرا جاورتنا وجئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك فأسكنتهم بيننا وأيتمت صبياننا وأرملت بهم نساؤنا وقتلت رجالنا والخليفة المعتصم يسمع ذلك) (ابن الأثير ، ج ٦ ، ص ٤٥٢ ؛ النويري ،ج٢٢،ص٢٤٦).

أن سلامة الإمامة لا تقوم بمجرد انعقادها اسمًا، بل باستمرار قدرتها على حفظ النظام وصيانة الجماعة، وأن اختلال هذا الجانب يفضي إلى ضعف الطاعة واهتزاز الشرعية في النفوس. ومن هنا يمكن فهم موقف الرأي العام البغدادي الذي حافظ على تعظيم مقام الخلافة من حيث هو إطار ديني جامع، لكنه في الوقت نفسه تعامل بحذر ونقد مع تداول السلطة حين يجري خارج ضوابط العدل والاستقرار (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص ٣٠–٣٤)

وخلاصة ذلك أن تداول السلطة في العصر العباسي الثاني، لافتقاره إلى آلية منتظمة، أسهم في تكوين وعي سياسي عند أهل بغداد يقوم على التمييز بين شرعية المنصب وواقع الحكم، فبقيت الخلافة

محلّ احترام رمزي، في حين خضع انتقال السلطة للتقييم والنقد بحسب ما يُحدثه من أمنٍ أو اضطراب، وعدلٍ أو ظلم، وهو ما جعل الرأي العام عنصرًا متأثرًا بوقائع الغلبة أكثر من النصوص الشكلية للشرعية.

ثانيًا: موقف العامة من خلع الخلفاء وتنصيبهم

أظهرت بغداد خلال العصر العباسي الثاني حساسيةً واضحة تجاه حوادث خلع الخلفاء، ولا سيّما حين كان الخلع مقرونًا بالإهانة الجسدية أو إراقة الدم، لأن مثل هذه الأفعال كانت تُقرأ في الوعي العام بوصفها اعتداءً على مقام الخلافة لا على شخص الخليفة وحده. ومن أبرز الأمثلة على ذلك خلع القاهر بالله سنة ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م، إذ قام القادة بعزله وسمل عينيه وإخراجه من دار الخلافة على صورة مهينة. وقد كان لهذا الحدث وقعٌ شديد في نفوس أهل بغداد، فأشارت المصادر إلى اضطراب المدينة وكثرة التذمّر، لا تعاطفًا مع القاهر لشخصه، بل إنكارًا لأسلوب تداول السلطة القائم على القسر والإذلال، لما يحمله من دلالة على انهيار حرمة المنصب وغياب الضوابط الشرعية في التغيير السياسي (ابن الأثير ، ج ٦ ، ص ٤٥٢ ؛ النويري ،ج٢٢،ص٢٤٦)

وتكشف هذه الحادثة أن اهالي بغداد لم يكن ينكروا مبدأ خلع الخليفة من حيث هو إمكان سياسي عند تعذّر الصلاح، بقدر ما كان يعترضون على كيفية الخلع، حين تتمّ بعنف فجّ يهدر كرامة المنصب ويشيع الخوف والاضطراب في المدينة. ولذلك ارتبط الاستياء الشعبي في هذه الواقعة بصورة الخلع لا بنتيجته، وهو ما يدل على وعيٍ سياسي يميّز بين الشرعية الشكلية وطرائق ممارستها (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص ٢٨–٣٢)

وتكرّر هذا الشعور عند عزل المستكفي بالله سنة(٣٣٤هـ / ٩٤٥–٩٤٦م) مع دخول البويهيين بغداد، حيث فُرض التغيير من خارج إرادة المجتمع، ونُصِّب بعده المطيع لله. وقد قبل الناس هذا التغيير بوصفه أمرًا واقعًا لا قدرة لهم على دفعه، غير أن المصادر تشير إلى بقاء نظرة الريبة وعدم الاطمئنان تجاه سلطةٍ تُبدّل الخلفاء بالقوة، وتدير شؤون الحكم دون مشورة أهل البلد أو مراعاة استقرارهم (مسكويه، ١٩٦٧، ج٦، ص ١٧٢–١٧٥)

وتُبرز هذه الحوادث أن الرأي العام البغدادي كان يُفرّق بوضوح بين القبول القهري والرضا الحقيقي؛ فالناس قد يذعنون للتغيير حين تفرضه القوة، لكن ذلك لا يعني ترسيخ شرعيته في النفوس. ومن ثمّ، ظلّ خلع الخلفاء وتنصيبهم بالقسر عاملًا مُضعِفًا لهيبة النظام السياسي، ومصدرًا دائمًا للقلق الاجتماعي، لأنه يذكّر العامة بأن تداول السلطة لا تحكمه قواعد ثابتة، بل موازين غلبة متقلّبة. (الماوردي، ١٩٨٩، ج١، ص ٢٨–٣٢)

وخلاصة القول إن موقف بغداد من خلع الخلفاء وتنصيبهم لم يكن موقفًا سكونيًا أو عدميًا، بل اتّسم بوعيٍ ناقد يرفض الإهانة والعنف في التغيير السياسي، حتى وإن عجز عن منعها، وهو ما يجعل الرأي العام في هذه المرحلة عنصرًا كاشفًا لأزمة الشرعية أكثر من كونه صانعًا لمسارها.

ثالثًا: رأي العامة في أزمنة الانقلابات والصراعات السياسية

كان الرأي العام البغدادي في أزمنة الانقلابات والصراعات السياسية أكثر حساسية واضطرابًا، لأن هذه الفترات كانت تمسّ أمن المدينة ومعاش أهلها مباشرة. فحين تتنازع مراكز القوة داخل العاصمة أو حولها، كانت بغداد تدخل حالة من الترقّب والقلق، ويظهر ذلك في تعطّل الأسواق وكثرة الشكاوى، وارتفاع الأصوات بالإنكار، وقد سجّل المؤرخون أن العامة كانت تقرأ كثرة الانقلابات بوصفها علامة ضعف في السلطان واختلالًا في نظام الحكم، وهو ما ينعكس فورًا على نظرتهم إلى شرعية السلطة القائمة (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٥–٢١٨)

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما جرى في الصراعات التي أعقبت مقتل المتوكل على الله سنة (٢٤٧هـ/٨٦١م)، حيث تنازع القادة الأتراك أمر الخلافة، وتتابعت الانقلابات السريعة. وقد أدّى هذا الاضطراب إلى خوف شديد في بغداد، واضطراب الأمن، حتى أصبح الناس ينظرون إلى الخلافة بوصفها اسمًا تتغيّر تحته القوى، لا سلطة قادرة على الضبط والاستقرار، وهو ما أضعف هيبة الحكم في النفوس (الطبري، ١٩٧٧م ، ج١٠، ص ١٤٤–١٤٨)

كما يظهر أثر الانقلابات في موقف الرأي العام عند سيطرة قوى خارجية على بغداد، كما حدث مع دخول البويهيين سنة (٣٣٤هـ/٩٤٦م)، إذ فُرض التغيير السياسي بالقوة، وتبدّل الخلفاء دون مشاركة من أهل المدينة. وقد قبل الناس هذا التحول اضطرارًا، لكن المصادر تشير إلى انتشار السخط بسبب كثرة المكوس، وضعف الأمن، وتنازع الأمراء، مما جعل العامة تميّز بين تعظيم مقام الخلافة بوصفه رمزًا دينيًا، ورفض ممارسات المتغلّبين الذين عجزوا عن تحقيق العدل والاستقرار (مسكويه، ١٩٦٧، ج٥، ص ١٤١)

وفي فترات الصراع الطويل، لم يكن الرأي العام البغدادي يميل بالضرورة إلى تأييد طرفٍ بعينه، بل كان معيار القبول عنده هو قدرة الغالب على إنهاء الفتنة وإعادة الأمن. فإذا طال أمد الصراع، تعاظم التذمّر، وارتفعت الدعوات إلى التسكين، حتى لو كان ذلك على حساب الرضا السياسي. ولهذا تُظهر المصادر أن العامة كثيرًا ما كانت ترحّب بانتهاء الصراع، لا انتصار فريقٍ محدّد، وهو ما يعكس طابعًا عمليًا في نظرتها إلى الشرعية في أزمنة الاضطراب (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٤٠١)

وتكشف هذه الوقائع أن الرأي العام في أزمنة الانقلابات لم يكن قوّة صانعة للتغيير، بل كان مرآة لحدة الصراع ومقياسًا لآثاره الاجتماعية. فكلما طال النزاع واشتدّ العنف، ازداد السخط وضعفت الثقة بالنظام السياسي، وكلما قُدِّم قدر من الأمن والاستقرار، خفّ التذمّر ولو بقيت أسباب الضعف قائمة. ومن ثمّ، فإن موقف العامة في هذه الأوقات يعبّر عن أزمة الشرعية أكثر مما يعالجها. (ابن خلدون، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩٤–٣٩٧)

وفي القرون المتأخرة، ولا سيّما منذ القرن السادس الهجري، تزايد ضعف الخلفاء من الناحية السياسية، كما في عهود المستظهر بالله (٤٨٧–٥١٢هـ / ١٠٩٤–١١١٨م) والمسترشد بالله، (٥١٢–

٥٢٩هـ / ١١١٨–١١٣٥م)حيث غلب نفوذ السلاجقة على شؤون الحكم، ثم تراجع بعدهم دون أن تستعيد الخلافة قوتها القديمة. وقد لاحظ المؤرخون أن الرأي العام البغدادي لم يعد يعلّق آماله على قدرة الخليفة على إدارة الدولة أو حماية الثغور، بل صار يطالبه بالحفاظ على الدور الرمزي للخلافة من دعاء وخطبة وشعائر، في حين أُنيط التدبير العملي بأصحاب القوة. ويكشف هذا التحوّل أن مفهوم الشرعية في وعي العامة أصبح معنويًا أكثر منه سياسيًا (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٤٠١)

ومع ذلك، حاول بعض الخلفاء المتأخرين مخاطبة الرأي العام واستعادة شيء من الثقة الشعبية عبر التقرب من الناس وإظهار العدل والعناية بالشعائر، ومن أبرزهم الناصر لدين الله (٥٧٥–٦٢٢هـ). فقد سعى هذا الخليفة إلى توسيع الحضور المعنوي للخلافة، وربطها بالحياة الدينية والاجتماعية في بغداد، وإحياء صورة الخليفة الراعي للشعائر والمنتصر للدين، وإن بقيت حدود القوة السياسية والعسكرية قائمة. وقد وجد هذا التوجّه صدى نسبيًا لدى العامة، الذين رأوا فيه محاولة لإحياء هيبة المنصب، ولو في إطار رمزي (ابن كثير، ١٩٨٨، ج١٣، ص ١٣٥)

وعشية سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، تغيّر معيار الرأي العام بصورة لافتة؛ فلم تعد قضايا الشرعية أو الرمز الديني هي الشاغل الأكبر، بل غدا العجز عن دفع الخطر الخارجي هو المعيار الحاسم. ففي عهد المستعصم بالله(٦٤٠–٦٥٦هـ / ١٢٤٢–١٢٥٨م)، تراجعت قدرة الدولة على حماية العاصمة، فبدأ الناس يقيسون شرعية الحكم بقدرته على الدفاع عن المدينة، لا بالنسب العباسي أو استمرار الخطبة. وقد سجّل المؤرخون حالة من الفتور والانكسار في النفوس، رافقها إدراك عام بأن الرمز وحده لم يعد كافيًا في مواجهة الخطر الداهم، وهو ما مهّد نفسيًا لانهيار هيبة الدولة عند وقوع الكارثة (الصابي، ١٩٦٤، ص ٧٦،)ولم يكن سقوط بغداد نتيجة موقفٍ مباشر أو فعلٍ مقصود من الرأي العام، بل جاء في سياق تراكم ضعف طويل شارك فيه الجميع بصورة غير مباشرة. فقد ظلّ الرأي العام متمسكًا بالخلافة بوصفها رمزًا دينيًا جامعًا، وقدّم الاستقرار وتجنّب الفتنة على المطالبة بتغيير جذري في بنية الحكم، غير أنه لم يملك الوسائل لفرض إصلاح حقيقي أو منع التدهور السياسي والعسكري. وهكذا انتهى العصر العباسي الثاني وقد حافظت الخلافة على شرعيتها المعنوية حتى اللحظة الأخيرة، لكنها فقدت أدوات البقاء، فسقطت الدولة وبقيت الفكرة حيّة في الذاكرة الإسلامية، كما عبّر ابن خلدون عن بقاء الرموز بعد زوال الدول (ابن خلدون، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩٥–٣٩٨؛ علم الدين، ١٩٩٣، ص ١٦٨)

يبيّن هذا المبحث أن الرأي العام البغدادي أسهم في إطالة عمر الخلافة العباسية رمزيًا عبر المحافظة على مكانتها الدينية، لكنه لم يكن قادرًا على منع انهيارها السياسي والعسكري.

الخاتمة

١ – تبيّن أن الرأي العام البغدادي لم يكن ظاهرة عفوية أو هامشية، بل تشكّل ضمن بنية اجتماعية مركّبة، كان فيها تداخل واضح بين العامة والخاصة، الأمر الذي جعل موقفه من شرعية الخلافة نتاجًا لتفاعل اجتماعي–سياسي مستمر، لا لمجرد انقياد ديني أو ولاء تقليدي للخليفة.

٢– أظهر البحث أن مفهوم الشرعية في العصر العباسي الثاني شهد تحوّلًا واضحًا، إذ لم يعد قائمًا على النسب العباسي وحده، بل ارتبط بقدرة الخليفة أو السلطة القائمة على حفظ الأمن، وضبط الأوضاع الاقتصادية، وهو ما جعل الرأي العام يمنح القبول العملي للحكم القائم ولو مع ضعف المشروعية النظرية.

٣ –دلّت الدراسة على أن بغداد، بوصفها عاصمة الخلافة ومركز الثقل السكاني والعلمي، كانت ساحة رئيسة لتكوّن الرأي العام، وأن المواقف الشعبية فيها كانت غالبًا تعكس ميزان القوة داخل الدولة العباسية، وتُظهر مدى استقرار الحكم أو هشاشته.

٤–كشفت النتائج أن العلماء والفقهاء لعبوا دورًا محوريًا في توجيه الرأي العام البغدادي، سواء عبر الفتوى أو التدريس أو الموقف العلني من السلطة، مما جعل المؤسسة الدينية عنصرًا فاعلًا في إضفاء الشرعية أو التشكيك فيها، لا مجرد تابع للسلطة السياسية.

٥–بيّن البحث أن موقف الرأي العام من تداول السلطة لم يكن ثابتًا، بل اتسم بالمرونة والبراغماتية؛ إذ تقبّل المجتمع أحيانًا انتقال السلطة بالقوة أو التدخل العسكري إذا أدى ذلك إلى إنهاء الفتن وتحقيق قدر من الاستقرار داخل بغداد.

٦–ان للعامل الاقتصادي اثر مباشر في تأليب العامة ، لا سيما الغلاء، والضرائب، واضطراب الأسواق اذ اخذ بتوجيه عامة الناس في بغداد ضد السلطة القائمة، مما يدل على أن الشرعية السياسية كانت مرتبطة في الوعي الشعبي بواقع المعيشة اليومية أكثر من ارتباطها بالشعارات الدينية.

٧– كان للعامة في بغداد طرق غير مباشرة كالشغب والاحتجاج والانسحاب من الطاعة في الاوقات التي تستدعي استخدامها، وقد استُخدمت هذه الطرق في فترات ضعف الخلافة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

١. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم. (١٩٨٧). الكامل في التاريخ (ط١، مراجعة محمد يوسف الدقاق). بيروت: دار الكتب العلمية.
٢. الأصفهاني، أبو الفرج. (١٩٨٣). كتاب الأغاني (تحقيق لجنة من الدار التونسية). تونس: الدار التونسية للنشر.
٣. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله. (١٩٩٢). رحلة ابن بطوطة (تحقيق عبد الهادي التازي). بيروت: دار الجيل.
٤. البغدادي، أحمد بن علي الخطيب. (١٩٣١). تاريخ بغداد (ط١). مصر: مكتبة الخانجي.
٥. التنوخي، المحسن بن علي. (١٩٧١). نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (تحقيق عبود الشالجي). بيروت: دار صادر.
٦. الجاحظ، عمرو بن بحر. (١٩٨٨). كتاب البخلاء (ج٢، تعليق محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. الجاحظ، عمرو بن بحر. (٢٠٠٠). رسائل الجاحظ (ج٤، تحقيق محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية.
٨. الجهشياري، محمد بن عبدوس. (١٩٨٠). كتاب الوزراء والكتاب (ط٢، تحقيق السقا وآخرين). مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.
٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٩٩٢). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (تحقيق محمد عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. ابن حزم، علي بن أحمد. (١٩٨٣). جمهرة أنساب العرب (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
١١. الحموي، ياقوت. (١٩٩٣). معجم الأدباء (تحقيق إحسان عباس). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١٢. الحموي، ياقوت. (١٩٥٦). معجم البلدان. بيروت: دار صادر.
١٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (١٩٨٨). مقدمة ابن خلدون (تحقيق خليل شحادة). بيروت: دار الفكر.
١٤. ابن خلكان، أحمد بن محمد. (١٩٦٨). وفيات الأعيان (تحقيق إحسان عباس). بيروت: دار صادر.
١٥. الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٨٥). سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٦. ابن زبير، أحمد بن الرشيد. (١٩٥٩). الذخائر والتحف (تحقيق محمد حميد الله). الكويت: دائرة المطبوعات.
١٧. الصابي، هلال بن المحسن. (١٩٦٤). رسوم دار الخلافة. بغداد: المجمع العلمي العراقي.
١٨. الصفدي، خليل بن أيبك. (١٩١١). الوافي بالوفيات. القاهرة: المطبعة الجمالية.
١٩. الطبري، محمد بن جرير. (١٩٧٧). تاريخ الرسل والملوك (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار المعارف.
٢٠. ابن طولون، محمد بن طولون. (١٩٩٨). أنباء الأمراء بأبناء الوزراء (تحقيق مهنا أحمد). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
٢١. الفيروزآبادي، محمد بن عبد الكريم. (١٩٩٠). الوزراء أو نخبة الأمراء (تحقيق ميخائيل غزالة). بيروت: دار الفكر الحديث.
٢٢. القفطي، علي بن يوسف. (٢٠٠١). أخبار العلماء بأخبار الحكماء. مصر: مطبعة السعادة.
٢٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٩٨٨). البداية والنهاية. بيروت: دار الفكر.
٢٤. الماوردي، علي بن محمد. (١٩٨٩). الأحكام السلطانية (تحقيق محمد جاسم الحديثي). بغداد: المجمع العلمي.

٢٥. المسعودي، علي بن الحسين. (د.ت). مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: المكتبة المصرية. مسكويه، أحمد بن محمد. (١٩٦٧). تهذيب الأخلاق. بيروت: دار صادر.
٢٦, ابن النديم، محمد بن إسحاق. (١٩٨٥). الفهرست (تحقيق رضا تجدد). النجف: دار قطرب.

ثانيًا: المراجع
١. حسن، أولغا وليم محمد. (د.ت). الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية. القاهرة: دار المعارف.
٢. أيوب، عبد إبراهيم. (١٩٨٩). التاريخ السياسي والحضاري (ط١). بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
٣. الخازن، وليم. (١٩٦٢). الحضارة العباسية (ط١). بيروت: دار المشرق.
٤. الدوري، عبد العزيز. (١٩٦٩). تاريخ العراق الاقتصادي. بيروت: دار المشرق.
٥. الدوري، عبد العزيز. (١٩٨٧). مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة.
٦. الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن. (د.ت). المجتمع العراقي في الشعر. بغداد: مكتبة النهضة.
٧. سعد، غيث عبد الرزاق. (١٩٨٣). العلماء في بغداد. بيروت: الأهلية للنشر.
٨. الشيخلي، صباح إبراهيم. (د.ت). الأصناف في العصر العباسي. د.م: د.ن.
٩. عويس، عبد الحليم. (١٩٧٧). الدولة العباسية. د.م: د.ن.

References and Sources

First: Primary Sources

1. Ibn al-Athir, Ali ibn Abi al-Karam. (1987). Al-Kamil fi al-Tarikh (1st ed., reviewed by Muhammad Yusuf al-Daqqaq). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
2. Al-Isfahani, Abu al-Faraj. (1983). Kitab al-Aghani (Edited by a committee of the Tunisian Publishing House). Tunis: Tunisian Publishing House.
3. Ibn Battuta, Muhammad ibn Abdullah. (1992). Rihlat Ibn Battuta (Edited by Abd al-Hadi al-Tazi). Beirut: Dar al-Jil.
4. Al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali al-Khatib. (1931). Tarikh Baghdad (1st ed.). Egypt: Maktabat al-Khanji.
5. Al-Tanukhi, al-Muhsin ibn Ali. (1971). Nishwar al-Muhadara wa Akhbar al-Mudhakarah (Edited by Abboud al-Shalji). Beirut: Dar Sadir.
6. Al-Jahiz, Amr ibn Bahr. (1988). Kitab al-Bukhala (Vol. 2, annotated by Muhammad Basil 'Uyun al-Sud). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
7. Al-Jahiz, Amr ibn Bahr. (2000). Rasa'il al-Jahiz (Vol. 4, edited by Muhammad Basil 'Uyun al-Sud). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
8. Al-Jahshiyari, Muhammad ibn Abdus. (1980). Kitab al-Wuzara wa al-Kuttab (2nd ed., edited by al-Saqqa et al.). Egypt: Matba'at Mustafa .
9. Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman ibn Ali. (1992). Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk wa al-Umam (Edited by Muhammad Abd al-Qadir 'Ata). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

10. Ibn Hazm, Ali ibn Ahmad. (1983). Jamharat Ansab al-Arab (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
11. Al-Hamawi, Yaqut. (1993). Mu'jam al-Udaba' (Edited by Ihsan Abbas). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
12. Al-Hamawi, Yaqut. (1956). Mu'jam al-Buldan. Beirut: Dar Sadir.
13. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (1988). Muqaddimat Ibn Khaldun (Edited by Khalil Shahada). Beirut: Dar al-Fikr.
14. Ibn Khallikan, Ahmad ibn Muhammad. (1968). Wafayat al-A'yan (Edited by Ihsan Abbas). Beirut: Dar Sadir.
15. Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. (1985). Siyar A'lam al-Nubala'. Beirut: Mu'assasat al-Risala.
16. Ibn Jubayr, Ahmad ibn al-Rashid. (1959). Al-Dhakha'ir wa al-Tuhaf (Edited by Muhammad Hamidullah). Kuwait: Department of Publications.
17. Al-Sabi', Hilal ibn al-Muhsin. (1964). Rusum Dar al-Khilafa. Baghdad: Iraqi Scientific Academy Press.
18. Al-Safadi, Khalil ibn Aybak. (1911). Al-Wafi bi al-Wafayat. Cairo: al-Matba'a al-Jamaliyya.
19. Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. (1977). Tarikh al-Rusul wa al-Muluk (Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Cairo: Dar al-Ma'arif.
20. Ibn Tulun, Muhammad ibn Tulun. (1998). Anba' al-Umara bi Abna' al-Wuzara (Edited by Muhanna Ahmad). Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyya.
21. Al-Fayruzabadi, Muhammad ibn Abd al-Karim. (1990). Al-Wuzara aw Nukhbat al-Umara (Edited by Mikhail Ghazala). Beirut: Dar al-Fikr al-Hadith.
22. Al-Qifti, Ali ibn Yusuf. (2001). Akhbar al-'Ulama bi Akhbar al-Hukama. Egypt: Matba'at al-Sa'ada.
23. Ibn Kathir, Isma'il ibn Umar. (1988). Al-Bidaya wa al-Nihaya. Beirut: Dar al-Fikr.
24. Al-Mawardi, Ali ibn Muhammad. (1989). Al-Ahkam al-Sultaniyya (Edited by Muhammad Jasim al-Hadithi). Baghdad: Scientific Academy Press.
25. Al-Mas'udi, Ali ibn al-Husayn. (n.d.). Muruj al-Dhahab wa Ma'adin al-Jawhar. Beirut: al-Maktaba al-Misriyya.
26. Miskawayh, Ahmad ibn Muhammad. (1967). Tahdhib al-Akhlaq. Beirut: Dar Sadir.
27. Ibn al-Nadim, Muhammad ibn Ishaq. (1985). Al-Fihrist (Edited by Rida Tajaddud). Najaf: Dar Qutrb.
28. Second: References

29. Hasan, Olga William Muhammad. (n.d.). Social Conflict in the Abbasid State. Cairo: Dar al-Ma'arif.
30. Ayoub, Abd Ibrahim. (1989). Political and Civilizational History (1st ed.). Beirut: International Book Company.
31. Al-Khazin, William. (1962). Abbasid Civilization (1st ed.). Beirut: Dar al-Mashriq.
32. Al-Duri, Abd al-Aziz. (1969). Economic History of Iraq. Beirut: Dar al-Mashriq.
33. Al-Duri, Abd al-Aziz. (1987). Introduction to Arab Economic History. Beirut: Dar al-Tali'a.
34. Al-Rawi, Abd al-Latif Abd al-Rahman. (n.d.). Iraqi Society in Poetry. Baghdad: Maktabat al-Nahda.
35. Saad, Ghaith Abd al-Razzaq. (1983). Scholars in Baghdad. Beirut: al-Ahliya Publishing.
36. Al-Shaykhli, Sabah Ibrahim. (n.d.). Professions in the Abbasid Era. n.p.: n.p.
37. Owais, Abd al-Halim. (1977). The Abbasid State. n.p.: n.p.